



Save the Children  
UK

أكتوبر 2009

بيان موجز

# التهجير القسري في الأرض الفلسطينية المحتلة



أم لآحد عشر طفلاً في قرية الجفتلك في غور الأردن تقف عند منزلها أمام الجزء الذي تقوم مؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة بالمساعدة في ترميمه كجزء من مشروع التهجير القسري الذي يموله مكتب المساعدات الإنسانية للمفوضية الأوروبية-إيكو (ECHO) وينفذه مركز معا. تصوير / أسامة دامو

"المياه أزمة أخرى في الجفتك. نتلقى المياه عبر الأنابيب من خلال شركة المياه الإسرائيلية حوالي 3.5 يوما في الأسبوع. بفضل خزان المياه بسعة 1,000 لتر الذي قدمته لنا مؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة، يتوفر لدينا الماء عندما تكون المياه التي تصلنا من الشركة محدودة أو مقطوعة." - أديبة 57 عاما، أم لأحد عشر طفلا في قرية الجفتك.



## النقاط الرئيسية

- يعد التهجير القسري في الأرض الفلسطينية المحتلة هماً قانونياً وسياسياً. وهو أيضاً سبب أساسي وأحد عواقب الصراع.
- يجري التهجير القسري في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي ونتيجة للسياسات والممارسات السياسية أو الكوارث الطبيعية أو الناجمة عن فعل الإنسان. وتعتبر عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري للأسر و/أو المجتمعات المحلية ومصادرة الأراضي من الأسباب الأساسية المؤدية إلى التهجير القسري. حيث تجري هذه الممارسات في ظل بناء الجدران الفاصل وبناء وتوسيع المستوطنات أو الإجتياحات العسكرية. في حين تمثل القيود المفروضة على حرية الحركة وفقدان وسائل المعيشة والإفتقار إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية وإلغاء حقوق المواطنة والمخاوف الأمنية الناتجة عن عنف المستوطنين والعمليات العسكرية الإسرائيلية الأسباب الثانوية للتهجير.
- لم يؤد تصنيف الأشخاص المهجرين داخلياً إلى تخفيف أو تسوية الوضع القائم للاجئين الفلسطينيين.
- يؤدي التهجير على المدى القريب إلى فقدان المأوى والممتلكات ومصادر الرزق وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية مما يهدد استقرار الأسر المهجرة وجعلها أكثر اعتماداً على المساعدات الإنسانية. بينما يؤدي التهجير على المدى البعيد إلى زيادة الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي لدى الأسر المهجرة وانخفاض مستوى التحصيل الأكاديمي للأطفال وظهور علامات القلق والألم النفسي على كل من الأطفال والكبار على حد سواء.
- إن المؤسسات الإنسانية والتنمية الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة مكلفة وملزمة بالاستجابة لعمليات التهجير. كما أن المبادئ التوجيهية الخاصة بالأمم المتحدة بشأن التهجير الداخلي تقدم إطاراً لاستجابة موحدة ومشاركة.
- بناءً على البحث<sup>1</sup> الذي أجرته مؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة مؤخراً، أفاد أن 49% من الأسر التي شملها المسح في المناطق عالية الخطورة<sup>2</sup> في الضفة الغربية عدم توفر المساعدات من المنظمات الدولية مؤكدة بذلك على ضرورة الإستجابة المشتركة بين هذه الوكالات للتهجير القسري.

<sup>1</sup> قامت مؤسسة إنقاذ الطفل في يونيو 2009، بإجراء مسح بحثي من خلال الشرق الأدنى للإستشارات لعدد 472 أسرة تقيم في المناطق المعرضة لخطر التهجير القسري في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة وباستثناء القدس الشرقية. وقد شملت الدراسة عينة من 240 أسرة في المنطقة العازلة بقطاع غزة و 232 أسرة في الضفة الغربية. كما تم أيضاً اختيار أكثر من 1.000 أسرة من عموم السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة كعينة للمقارنة. وسيتم نشر نتائج البحث قريباً.

<sup>2</sup> المناطق عالية الخطورة هي تلك المواقع الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة في الضفة الغربية (المنطقة ج بموجب إتفاقيات أوسلو) وتلك القريبة أو المجاورة للشريط الحدودي في قطاع غزة والتي تعرف بالمنطقة العازلة. علماً بأن حوالي 61% من أراضي الضفة الغربية تصنف على أنها منطقة ج.

## ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي في مواجهة التهجير الداخلي؟

تُعد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التهجير الداخلي المرجع العالمي للأفراد المهجرين داخلياً بما تقدمه هذه المبادئ من إرشاد وتوجيه للاستجابة للتهجير القسري. ووفقاً لهذه المبادئ يعرف الأفراد المهجرون داخلياً " كأفراد أو مجموعات من الأفراد الذين أُرغموا أو اضطروا إلى الهرب أو إلى ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، ولا سيما نتيجة أو سعيًا لتفادي الآثار الناجمة عن النزاع المسلح، أو حالات العنف العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان، والذين لم يعبروا حدوداً دولية معترف بها للدولة ". وبالرغم من أن هذا التعريف ليس بالتعريف القانوني أو الملزم، فإن هذه المبادئ تركز على القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

إن مسؤولية حماية المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بمن فيهم الأشخاص المهجرين داخلياً تقع في نهاية المطاف على عاتق إسرائيل كسلطة احتلال. إلا أن السلطة الفلسطينية تتحمل المسؤولية أيضاً في الوصول إلى المهجرين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لحكمها والاستجابة لإحتياجاتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتوجب على المنظمات الإنسانية الموجودة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وانسجاماً مع التزاماتها والمقترحات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، الإستجابة لإحتياجات المهجرين والعمل من أجل الدفاع عن حقوقهم.

ومع ذلك فإنه لا يترتب على أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة أية مسؤولية لمساعدة هؤلاء المهجرين. وبدلاً من ذلك، أوصت الأمم المتحدة بالقيام باستجابة مشتركة ومنسقة بين الوكالات بحيث تقوم الوكالة المسؤولة عن كل قطاع من القطاعات بإدارة الاستجابة في ذلك القطاع.

ولتبني هذه الاستجابة بين الوكالات أربعة مزايا أساسية تتمثل في الآتي:

1. أنها تدعم المنهج القائم على الحقوق والمبني على المبادئ التوجيهية الخاصة بالأمم المتحدة والمعترف بها دولياً بشأن التهجير الداخلي.
2. أنها تضمن مواجهة مهنية تتميز بالفاعلية والشفافية وإمكانية التنبؤ بها.
3. أنها تسمح بوجود تعريف وجمع معلومات منهجيين لإستخدامهما في وضع البرامج ولأغراض التأييد والقضاء.
4. يمكنها التقليل من الاعتماد على الإعانات.

" إن النزاع الذي أدى إلى فرار الفلسطينيين لم ينحصر في حرب 1948 الشهيرة بل ساد وامتد طوال ستة عقود من الزمن. ففي الأرض الفلسطينية المحتلة يتم تهجير اللاجئين بشكل متكرر في أعقاب الإجتياحات المسلحة وعمليات هدم المنازل والغارات الجوية. وحتى في أعقاب نصب حواجز التفتيش وإقامة الجدار الفاصل " - المفوض العام للأنروا، يناير 2008

## التهجير الداخلي في السياق الفلسطيني

في الوقت الذي يستعد فيه أن يكون التهجير القسري مفهوماً جديداً للفلسطينيين فإنه غالباً ما يطرح ويبحث على أنه قضية تاريخية وفي الغالب على أنه قضية لاجئين. وفي ذات الوقت، لا يزال الفلسطينيون، اللاجئون وغير اللاجئين على حد سواء، يتعرضون للتهجير نتيجة للممارسات والسياسات الإسرائيلية. ففي غزة، ينجم التهجير بشكل أساسي عن العمليات العسكرية الإسرائيلية، والتي عادة ما تكون على نطاق واسع مما يتسبب في تهجير المئات أو الآلاف من الناس في وقت واحد. أما في الضفة الغربية، فإن نطاق التهجير يختلف عنه في قطاع غزة؛ رغم أنه يبدو متزايداً. حيث يتم تهجير الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية - بما فيه القدس - جراء عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي والافتقار إلى الخدمات الأساسية والجدار الفاصل والنظام المرافق له وإلغاء الوثائق المدنية وسياسات لم شمل الأسر.

بالرغم من حقيقة أن التهجير القسري لازال مستمراً بلا هوادة طوال فترة الإحتلال الإسرائيلي، فإنه لم يتم توجيه الاهتمام إلى إحتياجات الأفراد المهجرين داخلياً في الأرض المحتلة ضمن عمليات وبرامج المجتمع الدولي إلا في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي يلعب دوراً رئيسياً في حمايتهم.

### حجم ونطاق التهجير الداخلي في الأرض الفلسطينية المحتلة

أصبح رصد وتوثيق التهجير الداخلي في الأرض الفلسطينية المحتلة قائماً إلى حد كبير حيث لم يتم التسجيل بشكل منتظم لأعداد المهجرين داخلياً إلا منذ العام 2006 فقط. وفي حين أنه من الصعب تقدير عدد السكان المعرضين لخطر التهجير، فقد استندت مؤسسة إنقاذ الطفل - المملكة المتحدة في تقديراتها لعدد السكان في المناطق عالية الخطورة على بيانات الأمم المتحدة للمنطقة (ج) فقط. وهذا يمثل تقديراً أقل من الواقع نظراً لأنه لا يتضمن كل من القدس الشرقية والمناطق داخل المنطقة العازلة أو المتاخمة لها في قطاع غزة.

- وفقاً للأمم المتحدة، يعيش حوالي 44,100 فلسطيني في 130 قرية تقع بالكامل في المنطقة (ج)<sup>3</sup>، وهي المنطقة التي تم تعريفها من قبل المجتمع الإنساني على أنها منطقة عالية الخطورة. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة - أوتشا)
- يعيش 69,900 فلسطيني آخريين في 32 قرية تقع المساحة المبنية منها داخل المنطقة (ج) أكثر منها داخل المناطق (أ) و (ب). (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة - أوتشا)
- بالمجمل، يعيش أكثر من 228,600 فلسطيني في 418 قرية في الضفة الغربية يقع جزء على الأقل من مساحتها المبنية في المنطقة (ج)<sup>4</sup>. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة - أوتشا)

<sup>3</sup> المنطقة (ج) هي تلك المساحة من الضفة الغربية التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية المدنية والعسكرية الكاملة وتضم ما يقرب من 61% من الضفة الغربية. ومن الصعب تقدير أعداد السكان في المنطقة (ج) وذلك لأن تقسيم الضفة الغربية إلى المناطق (أ) و (ب) و (ج) (وفقاً لإتفاقية المرحلة الإنتقالية بين إسرائيل والفلسطينيين عام 2005 بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة) لم يعكس أو يأخذ في الإعتبار حدود المراكز السكانية القائمة، مما ترتب عليه أنه من النادر أن تقع المدن والقرى داخل منطقة واحدة. انظر "دراسة خاصة" الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة - أوتشا: عمليات هدم المنازل " بسبب عدم وجود تصاريح البناء" والنزوح الناتج في منطقة (ج)، مايو 2008.

<sup>4</sup> والعامل الإضافي الذي يعوق إمكانية تحديد سكان المنطقة (ج) بدقة هو أن توزيع السكان داخل قرية معينة غير معروف، بمعنى أنه في الوقت الذي من الممكن فيه بشكل عام التحقق من النسبة المئوية للمساحة المبنية من قبل السكان المحليين الواقعة في المنطقة (ج) مقابل تلك التي في المنطقة (أ) و (ب)، فإنه لا توجد بيانات تبين توزيع السكان في هذه المناطق.

تعتبر عمليات هدم المنازل و أوامر الإخلاء وغيرها من سياسات مصادرة الأراضي من العوامل الرئيسية التي تساهم في عمليات التهجير في الأرض الفلسطينية المحتلة. حيث أفادت الأمم المتحدة، وفقاً لبيانات وزارة الدفاع الإسرائيلية، رفض تصاريح البناء بشكل روتيني للفلسطينيين المقيمين في المنطقة (ج) 94% في الفترة ما بين يناير 2000 وسبتمبر 2007. وخلال نفس الفترة، صدر 5.000 أمر بالهدم، وتم هدم أكثر من 1.600 مبنى فلسطيني (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة - أوتشا). إن عمليات الهدم والتهجير في المنطقة (ج) آخذة في الارتفاع - ففي النصف الأول من عام 2009، ارتفعت المعدلات الشهرية لعمليات الهدم في المنطقة (ج) بنسبة 29% مقارنة بعام 2008 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة - أوتشا).

قامت السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية بهدم أكثر من 670 مبنى فلسطيني بين عامي 2000 و 2008 نظراً لعدم وجود تصاريح بناء. حيث أن ما لا يقل عن 28% من جميع المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية معرضة لخطر الهدم لهذا السبب، مما يجعل حوالي 60.000 من السكان عرضة لخطر التهجير (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة - أوتشا). وفي عام 2008، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم ما يقرب من 90 مبنى فلسطيني، وهي الأرقام الأعلى المسجلة على مدى السنوات الأربعة 2008-2005 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة - أوتشا).

كشفت نتائج البحث الذي أجرته مؤسسة إنقاذ الطفل - المملكة المتحدة مؤخراً حول الأسر التي تعيش في المناطق عالية الخطورة، والتي شملت المنطقة (ج) في الضفة الغربية والمناطق الواقعة بجوار أو داخل المنطقة العازلة في قطاع غزة، عن الآتي:

- قام ما لا يقل عن 49% من أفراد العينة الذين يعيشون في المناطق عالية الخطورة بتغيير مكان إقامتهم إما بشكل مؤقت أو دائم منذ عام 2000.
- يعيش 22% من أفراد العينة في المناطق الواقعة بالقرب من المنطقة العازلة في قطاع غزة في منزل مدمر جزئياً ويعيش 12% منهم في خيمة فوق أنقاض منازلهم التي تضررت في وقت إجراء مقابلة الدراسة.
- تم تهديد منازل 23% من أفراد العينة في المناطق عالية الخطورة بالهدم منذ عام 1993 بالمقارنة مع 8% من بقية سكان الأرض الفلسطينية المحتلة.
- أفاد 29% من أفراد العينة في المناطق عالية الخطورة أنهم تلقوا أوامر بمصادرة الأراضي منذ عام 1993 بالمقارنة مع 9% من باقي سكان الأرض الفلسطينية المحتلة. 1993.
- تتمثل البواعث الرئيسية للتهجير في المناطق عالية الخطورة في الضفة الغربية في الأوامر الإسرائيلية (31%) وهدم المنازل (23%) وعدم ملائمة المأوى<sup>5</sup> (15%).
- تتمثل العوامل الرئيسية للتهجير في قطاع غزة في هدم المنازل (48%) وانعدام الأمن والسلامة الشخصية (28%).
- يرغب أكثر من ربع الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق عالية الخطورة بالانتقال إلى سكن جديد. ففي الضفة الغربية، ذكر 36% من أفراد العينة أن السبب الرئيسي الكامن وراء ذلك هو الإفتقار إلى الحصول على الخدمات الأساسية. في حين ذكر 42% من أفراد العينة في قطاع غزة أن المخاوف الأمنية كانت السبب الرئيسي لرغبتهم في الانتقال.
- قام 38% من الأسر في المناطق عالية الخطورة بتغيير أماكن إقامتهم في أعقاب فقدانهم لعملهم/ مصادر دخلهم.
- أعرب 78% من الأسر المهجرة عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم.

## المجتمعات المعرضة للتهجير الداخلي

يمكن تحديد عدة مجتمعات محلية وسكانية بأنها مناطق معرضة للتهجير بشكل خاص. تشمل هذه المناطق القدس الشرقية، المجتمعات المحلية التي يغلب عليها الطابع الريفي في الضفة الغربية والواقعة في المنطقة (ج)، بما في ذلك المجتمعات البدوية والرعوية والمجتمعات المحلية القريبة من الجدار الفاصل والمجتمعات الواقعة بالقرب من المستوطنات والمناطق الواقعة داخل أو بالقرب من المنطقة العازلة في قطاع غزة. تلقت جميع المجتمعات المحلية تقريباً في الضفة الغربية الواقعة في هذه المناطق عدداً كبيراً من أوامر هدم معلقة و/ أو أوامر إخلاء مجتمعاتهم المحلية. وتتميز المناطق التي يعتبرها المجتمع الدولي كمناطق عالية الخطورة بأنها الأكثر فقراً وتهميشاً والأقل حماية بشكل كبير عن عموم السكان في المناطق الأخرى.

وفقاً للبحث الذي أجرته مؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة مؤخراً:

- يعيش حوالي 70% من أفراد العينة في المناطق عالية الخطورة تحت خط الفقر<sup>6</sup> بالمقارنة مع 35% من عامة السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- فقد 45% من معيلي الأسر في المناطق عالية الخطورة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وظائفهم أو مصادر رزقهم منذ عام 2000.
- يمتلك 58% من الأسر في المناطق عالية الخطورة في الضفة الغربية أراضيهم الخاصة بهم. أفاد 50% من الأسر في هذه المناطق أن أراضيهم تقع خلف الجدار الفاصل و 68% منهم لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم نتيجة لذلك.
- وضعت القيود المفروضة على الحركة وحواجز نقاط التفتيش أيضاً قيوداً على قدرة أفراد العينة على تسويق منتجاتهم الزراعية حيث أفاد 96% ممن شملهم المسح في المناطق عالية الخطورة أنهم إما واجهوا صعوبة في تسويق منتجاتهم أو أنهم لا يستطيعون تسويقها على الإطلاق.
- يمتلك 42% من الأسر التي تعيش بالقرب من أو داخل المنطقة العازلة في قطاع غزة أراضيهم الخاصة بهم. وأفاد 30% من هذه الأسر أن أراضيهم تقع داخل المنطقة العازلة وأفاد 55% منهم أنهم لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم نتيجة لذلك.
- واجه 88% من الأسر التي شملها المسح في المناطق القريبة من المنطقة العازلة إما صعوبة في تسويق منتجاتهم أو عدم تمكنهم من تسويقها على الإطلاق.
- أعرب أكثر من 50% من كافة أفراد العينة في المناطق عالية الخطورة عن انعدام شعورهم بالأمان حيث كانت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي السبب الرئيسي وراء ذلك.
- لا تستطيع المنظمات الدولية الوصول إلى من هم في أشد الحاجة إلى المساعد، خاصةً في المناطق عالية الخطورة في الضفة الغربية. حيث أفاد 49% من الأسر التي شملها المسح في هذه المناطق بأن المساعدات الإنسانية من قبل المنظمات الدولية "غير متوفرة" بالمقارنة مع ما يقرب من 12% من الأسر في المناطق عالية الخطورة بقطاع غزة والتي أفادت بأن المساعدات الإنسانية "غير متوفرة".

## التهجير: هم إنساني وسياسي

دراسة حالة: خربة رأس الأحمر، غور الأردن



تقول سونا وهي تمسك بطفلها الرضيع ذي الشهرين بعد هدم منزلها:  
" ليس لدينا مكان لنذهب إليه. " تصوير / سارة ماجر

خربة رأس الأحمر هي عبارة عن مجتمع رعوي صغير يقع في محافظة طوباس، شمال غور الأردن. تقع خربة رأس الأحمر في منطقة مغلقة من قبل السلطات الإسرائيلية 'كمنطقة عسكرية مغلقة'، مما يجعل الأسر التي تعيش هناك عرضة بشكل متزايد لخطر التهجير. في أواخر مايو 2009، قامت السلطات الإسرائيلية بتوزيع 18 أمر إخلاء مما أثر على ثلث المجتمع هناك. بعد ذلك بأيام، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم 15 مبنى سكني و30 حظيرة للحيوانات و18 قرن من أقران الطابون التقليدية مما أدى إلى تشريد 128 شخصاً، من بينهم 66 طفلاً نتيجة لذلك. [مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة – أوتشا]

تعتمد عائلة بشارات في رأس الأحمر على أنشطة الرعي في معيشتهم وتستمد دخلها من منتجات الألبان التي تقوم بإنتاجها وتسويقها. يعيش عشرة من أفراد العائلة في رأس الأحمر بينما يعيش الأفراد الآخرين من العائلة في طمون لأن أطفالهم مسجلون في المدارس هناك. قامت مؤسسة إنقاذ الطفل - المملكة المتحدة بإجراء حديث مع سونا (24 عاماً) وهي أم لثلاثة أطفال صغار تتراوح أعمارهم بين شهرين إلى 3 سنوات وذلك بعد وقت قصير من هدم منزلهم وغيرها من المباني.

حضرت الإدارة المدنية الإسرائيلية قبل يومين وسلمونا أمراً بالإخلاء وأعلمونا أن لدينا 24 ساعة لإخلاء منازلنا. هذا الصباح جاء الجيش الإسرائيلي والإدارة المدنية وهدموا جميع مبانينا. أخرج الجنود أغراضنا وهدموا المباني. لقد هدموا الخيمة التي نعيش وننام فيها وحظائر الغنم وقرن الطابون الذي نصنع به الخبز. وقاموا بأخذ خزان المياه وأفرغوا ما فيه من مياه ثم صادروه.

لم تكن مستعدين لعملية الهدم. لم نقم بنقل أغراضنا. لقد جاءت الإدارة المدنية وأعلمونا أن علينا المغادرة في غضون 24 ساعة لكننا لم نكن نتوقع منهم أن يأتوا لأن هذه ليست منطقة عسكرية كما يدعون بل هي منطقة زراعية.

قامت مؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة وشريكها المحلي، مركز العمل التنموي معاً، بتنفيذ مشروع ممول من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية - إيكو (ECHO) لمنع ومواجهة التهجير القسري في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن خلال هذا المشروع تلقت عائلة البشارت المساعدة الطارئة والفورية التي اشتملت على خزان مياه وسلّة غذائية. وفي الشهر الذي أعقب ذلك، قامت مؤسسة إنقاذ الطفل- المملكة



في الأعلى : يرتكز دخل عائلة بشارت على تسويق منتجات الألبان المشتقة من أغنامهم. في الوسط : تمزيق الإدارة المدنية الإسرائيلية لخيام العائلة عقب إعلان المنطقة منطقة عسكرية مغلقة. في الأسفل : حفاضات أطفال من القماش منشورة لتجف. تصوير / سارة مابجر

المتحدة، من خلال جمعية الشبان المسيحية، بتقديم أنشطة الدعم النفسي لعدد 20 أم و55 طفل كجزء من الاستجابة لحالات الطوارئ. حيث ركز التدخل على أنشطة تفريغ الضغط النفسي للأمهات والأطفال المتضررين وبناء آليات التكيف والتأقلم وتوفير المهارات اللازمة للأمهات لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي لأطفالهم.

تعتبر المساعدة في حالات الطوارئ أحد عناصر الاستجابة الإنسانية الشاملة لعمليات التهجير القسري. وقد دعت مؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة أيضاً إلى التدخلات التي تركز على الوقاية والحماية، بالإضافة إلى إعادة التأهيل وإيجاد حلول مستدامة للأسر المتضررة من التهجير القسري في الأرض الفلسطينية المحتلة.

أكدت سونا على الحاجة لاستجابة شاملة تشمل حلولاً مستدامة : " نريد أن نكون قادرين على البقاء والاستمرار في العيش هنا ومواصلة عيشنا هنا. إلى أين يمكن أن نذهب؟ ليس لدينا أي مكان نذهب إليه. نحن أصلاً من قرية الحديدية التي هجرنا منها قسراً أربع مرات في الماضي. نحن نعيش في المنطقة فقط منذ عام 2009".

## نقاط ضعف الأشخاص المهجرين داخلياً

يعتبر توفير الحماية للأشخاص المهجرين داخلياً مصدر قلق إنساني بالغ. وقد دعا الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة إلى مزيد من الحماية لأطفال الأشخاص المهجرين داخلياً على وجه الخصوص، معلناً أن المجتمع الدولي ' ينبغي عليه أن يعنى بشكل أكثر منهجية وانتظاماً بالضعف الحاد للأطفال [المهجرين قسرياً] وينبغي تركيز الاهتمام من حيث المناصرة والتأييد الجماعي والتدخلات البرمجية ' (مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة).

كشفت ملاحظات المجتمعات المحلية للأشخاص المهجرين داخلياً والبحث الذي أجرته مؤسسة إنقاذ الطفل حول تأثير هدم المنازل على الأطفال وأسره من العديد من نقاط الضعف على المدى القصير والطويل التي تحتاج إلى معالجة. وهذه تشمل :

### على المدى الفوري/القصير

- اعتماد الأسر بشكل متزايد على المساعدات الإنسانية.
- محدودية الحصول على المياه والخدمات الأساسية.
- تهديد وحدة الأسرة واستقرارها.
- الضغط على المجتمعات المضيفة.
- فقدان المأوى والممتلكات ومصادر الرزق.

### على المدى البعيد

- انخفاض مستوى التحصيل الأكاديمي.
- انخفاض مستوى الإنتاجية الزراعية.
- تدمير الأساليب التقليدية للمعيشة.
- زيادة الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي.
- زيادة المعاناة النفسية عند الأطفال والكبار على حد سواء بما في ذلك الانطواء والاكتماب والسلوك العنيف والقلق.

## الاستجابة والحماية للأشخاص الفلسطينيين المهجرين داخلياً

في عام 2007 ، قامت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة بتشكيل فريق عمل التهجير في محاولة منها لتطوير استجابة مشتركة منسقة للتهجير فيما بين الوكالات. وكان الهدف من هذه الاستجابة أيضاً منع التهجير وحماية الأشخاص الذين تعرضوا للتهجير على حد سواء. كما تعمل مجموعة عمل التهجير على توثيق ورصد حوادث التهجير بغية تحسين برامج الاستجابة والمناصرة بشأن هذه القضية.



"أريد أن أعب طوال الوقت " هذا ما يقوله حامد، 5 سنوات، إلى اليسار وهو مع أخيه عمر، 6 سنوات، إلى اليمين.  
يعيش الأخوان منفصلين عن بعضهما البعض لمدة تسعة أشهر في السنة بسبب انفصال العائلة بين طوباس وقرية  
الجفتك في غور الأردن بغرض تسهيل وصول الأطفال إلى المدارس. تصوير / سارة ماججر

في عامي 2008 و 2009 قامت مؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة وشريكها المحلي، مركز العمل التنموي معاً، بتنفيذ مشروع مبتكر بتمويل من مكتب المساعدات الإنسانية للمفوضية الأوروبية-إيكو (ECHO) لمنع ومواجهة الضغوط والأحداث الناتجة عن التهجير. يستهدف هذا المشروع أربعة عشر مجتمعاً محلياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك عن طريق تقديم المساعدة للتخفيف من ضغوط التهجير وإنشاء آليات حماية محلية وتقديم المساعدة الطارئة للأسر في أعقاب التهجير.

استناداً إلى الخبرة والتعلم من المشروع الممول من مكتب المساعدات الإنسانية للمفوضية الأوروبية-إيكو (ECHO) وانسجاماً مع المبادئ التوجيهية بشأن التهجير الداخلي، تدعو مؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة إلى مواجهة شاملة ومنسقة فيما بين الوكالات للتهجير القسري في الأرض الفلسطينية المحتلة بحيث تتضمن العناصر الأربعة التالية:

- **الوقاية:** دعم البنية التحتية ووسائل المعيشة وخدمات الصحة والتعليم والتدريب المهني وبناء القدرات وتشكيل لجان الحماية المجتمعية والمساعدة القانونية والدعم النفس-الإجتماعي والمناصرة والتأييد.
- **المواجهة الطارئة:** توفير المأوى ووسائل المعيشة والمياه والتموين الغذائي والمياه وجمع شمل الأسر والمساعدة القانونية وتوفير المستلزمات التعليمية والترفيهية للأطفال والدعم النفس-الإجتماعي للأمد والطفل والدعم التعليمي العلاجي ودعم وتسجيل الأسر المضيفة.
- **إعادة التأهيل:** توفير المأوى ودعم وسائل المعيشة والتدريب المهني والتقني وتقديم الإرشاد والرعاية النفسية الإجتماعية ودعم التعليم العلاجي ودعم الأسر المضيفة وتحديد ووضع حلول طويلة الأمد والمناصرة والتأييد.
- **الحلول الدائمة:** عودة المهجرين إلى مكان إقامتهم الأصلية واسترداد الحقوق والتعويض أو الاندماج مع باقي المجتمع.

يحتاج ويستحق الأطفال في المجتمعات المحلّية عالية الخطورة اهتماماً خاصاً، لا سيما في أعقاب أحداث التهجير. لذا فإن مؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة توصي بالاستجابة التالية التي تركز فيها على الطفل:

- **الوقاية:** تحسين البنية التحتية المتعلقة بالحصول على خدمات التعليم والصحة بما في ذلك من دعم لوسائل النقل إلى المدارس ومشاركة الأطفال في لجان حماية المجتمع ونشر المعلومات المتعلقة بحقوق الطفل وبرامج دعم وسائل المعيشة والدعم النفسي الاجتماعي والمناصرة والتأييد.
- **المواجهة الطارئة:** توفير اللوازم التعليمية والمواد الترفيهية والدعم النفسي الاجتماعي.
- **إعادة التأهيل:** تقديم الإرشاد والدعم التربوي أو التدريس وأنشطة اللعب الآمن والتدريب المهني والتقني للشباب والتدريب المهني والتقني للشباب والأنشطة التي تركز على تمكين الشباب.
- **الحلول الدائمة:** المشاركة في صنع القرار حول وضع حلول طويلة الأمد للأسرة أو المجتمع.



طفل يتجول في عربة عبد ربه في مخيم للأشخاص المهجرين داخلياً في شمال قطاع غزة.  
تصوير / أسامة دامو

## ما يمكن عمله

هناك أمثلة موجودة لمجتمعات نجحت في مقاومة ضغوط التهجير. فقد اعتبر السكان في قرية العقبة في غور الأردن أن استثمار الجهات المانحة في مجال التعليم والصحة والمياه والزراعة والبنية التحتية ووسائل العيش، قد ساهم في مساعدة سكان القرية على البقاء في أرضهم. كما ساهمت حملات المناصرة الموازية لهذا الاستثمار والزيارات المنظمة والمساعدة القانونية أيضاً على توفير مستوى من الحماية للسكان.

وفي قرية أم النصر في بيت حانون في قطاع غزة، شرد 1,450 شخص في مارس 2007 عندما فاضت بحيرة لمياه الصرف الصحي في تلك المنطقة. رغم أنه من المعروف أن النزوح كان ممكن الحدوث في تلك الحالة، إلا أنه لم يتم استخدام الجهود الوقائية بشكل فعال. ومع ذلك، فقد اعتبرت الاستجابة لحالات الطوارئ في أعقاب هذا النزوح - بما في ذلك من التقييم العاجل وتوفير المأوى الطارئ قصير المدى والماء والغذاء وأدوات النظافة والمطبخ والتنظيف الفوري وجهود إعادة الإعمار والمساعدة الطبية على مدار 24 ساعة والتقييم النفسي الاجتماعي الشامل والتنسيق والتواصل الفعال - فعالة في تلبية إحتياجات السكان والتي يمكن تكرارها وتعزيزها.

هذه الأمثلة توفر قاعدة أساس لتطوير أفضل الممارسات لمنع التهجير والعمل من أجل التوصل إلى حلول مستدامة. ومع ذلك، ينبغي القيام بمزيد من العمل لرصد المجتمعات المعرضة لخطر التهجير من أجل التوصل إلى فهم إحتياجات الأفراد بعد التهجير على المدى المتوسط والطويل الأجل وفهم ما يحتاجه الأشخاص المهجرين داخلياً من أجل العودة وفهم أثر التهجير على الأسر والمجتمعات المحلية المضيفة.

*'لأن بيتي يقع على أرض مرتفعة في القرية، فإننا لا نحصل على أي ماء على الإطلاق في منزلنا. قامت مؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة بتوفير خزان مياه لي بسعة 1,000 لتر، والآن، بدلاً من ملء جالونات وزجاجات من الماء كل ساعة من منزل أخي الواقع على بعد 300 متر، يمكنني استخدام جراري لإعادة ملء الخزان بالماء من منزل أخي.' - داوود، 31 عاماً، وهو أب لخمسة أطفال صغار في قرية الجفتك.*

## التوصيات

يوصي فريق عمل التهجير ومؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة بتنفيذ الاستجابة المشتركة المنسقة فيما بين الوكالات بشأن حالات التهجير الداخلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. على وجه التحديد، هناك حاجة لتمويل المبادرات التالية :

- العمل على منع مزيد من التهجير عبر تمويل برامج للمجتمعات المعرضة للخطر (البنية التحتية والخدمات) وضمان أن تكون المعلومات ذات الصلة بالتهجير ضمن التقرير عن والاستجابة للتهجير في التقارير الدورية واستراتيجيات التمويل للدول المانحة.
- تمكين المجتمعات المحلية من حماية نفسها من خلال تشكيل لجان حماية للمجتمع.
- تقديم المساعدة القانونية لجميع أولئك المعرضين للخطر وأولئك الذين تعرضوا للتهجير.
- دعم التوزيع العاجل والملائم للمساعدات الطارئة في مختلف القطاعات (المأوى ووسائل المعيشة والتعليم والصحة) على أساس إحتياجات الأسر والمجتمعات المحلية المتضررة.
- البحث عن حلول مستدامة بما في ذلك العودة أو النقل أو إعادة التوطين وبرامج إعادة التأهيل التي تعكس رغبات السكان المهجرين.



مشاركة الأطفال في أنشطة ترفيهية في مخيم السلام للمهجرين داخلياً كجزء من استجابة مؤسسة إنقاذ الطفل لحالات الطوارئ في قطاع غزة. تصوير / أسامة دامو

EUROPEAN COMMISSION



Humanitarian Aid

تم إعداد هذه الوثيقة بالمساعدة المالية من المفوضية الأوروبية. الآراء التي تم التعبير عنها في هذه الوثيقة لاتعبر أو تعكس ، بأي شكل من الأشكال ، الرأي الرسمي للمفوضية الأوروبية.

مؤسسة إنقاذ الطفل – المملكة المتحدة

ص.ب: 18117 ، القدس ، 91180

هاتف: 00972-2-5838594

فاكس: 00972-2-5838595

[www.savethechildren.org.uk](http://www.savethechildren.org.uk)

مركز العمل التنموي / معاً

ص.ب: 51352 ، القدس

هاتف: 00970-2-2954451

فاكس: 00970-2-2950755

[www.maan-ctr.org](http://www.maan-ctr.org)



Save the Children  
UK

## ملحق: الاستشهادات الكاملة للبيان الموجز لمؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة التهجير في الأرض الفلسطينية المحتلة أكتوبر 2009

### النقاط الرئيسية

1. للإطلاع على المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التهجير الداخلي، انظر:  
<http://www.idpguidingprinciples.org>

2. مؤسسة إنقاذ الطفل-المملكة المتحدة، الحياة على حافة الخطر: الصراع من أجل البقاء وتأثير  
التهجير القسري في المناطق عالية الخطورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ملخص نتائج البحث،  
أكتوبر 2009. موجود على: [http://www.savethechildren.org.uk/en/54\\_\\_9515.htm](http://www.savethechildren.org.uk/en/54__9515.htm)

### حجم ونطاق التهجير الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

1. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، تقرير خاص: عمليات هدم المنازل "بسبب  
الافتقار إلى تصاريح البناء" و النزوح في منطقة (ج)، مايو 2008. موجود على:  
[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_\\_opt\\_\\_special\\_\\_focus\\_\\_demolition\\_\\_area\\_\\_c.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha__opt__special__focus__demolition__area__c.pdf)

2. انظر الملاحظة رقم 1 في هذا الجزء.

3. انظر الملاحظتين رقم 1 و 2 في هذا الجزء.

4. انظر الملاحظات رقم 1-3 في هذا الجزء.

5. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، راصد الشؤون الإنسانية، يونيو 2009. موجود  
على:

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_\\_opt\\_\\_humanitarian\\_\\_monitor\\_\\_june\\_\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha__opt__humanitarian__monitor__june__english.pdf)

6. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، تقرير خاص، أزمة التخطيط في القدس الشرقية: فهم ظاهرة البناء " غير المرخص " ، إبريل 2009. موجود على:

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_\\_opt\\_\\_planning\\_\\_crisis\\_\\_east\\_\\_jerusalem\\_\\_april\\_\\_2009\\_\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha__opt__planning__crisis__east__jerusalem__april__2009__english.pdf)

7. انظر الملاحظة رقم 6 في هذا الجزء.

## التهجير: هم إنساني و سياسي

دراسة حالة: خربة رأس الأحمر، غور الأردن

1. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، راصد الشؤون الإنسانية، مايو 2009. موجود على:

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_\\_opt\\_\\_humanitarian\\_\\_monitor\\_\\_2009\\_\\_05\\_\\_15.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha__opt__humanitarian__monitor__2009__05__15.pdf)

## نقاط ضعف الأشخاص المهجرين داخلياً

1. مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، توفير الحماية و الإغاثة للمجتمعات المهجرة داخلياً. موجود على:

<http://www.un.org/children/conflict/english/internallydisplaced.html>

2. مؤسسة إنقاذ الطفل - المملكة المتحدة ، بيوت مهدمة : معالجة آثار هدم المنازل على الأطفال

الفلسطينيين والأسر الفلسطينية ، يونيو 2009. موجود على: [http://www.savethechildren.org.uk/en/54\\_\\_8431.htm](http://www.savethechildren.org.uk/en/54__8431.htm)